المتعاونون ومخاطر تدهور «النظام العام»

انشغلت الاوساط الوطنية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، خلال آب (اغسطس) الماضي، بثلاث قضايا رئيسة عكست نفسها على مجمل النشاطات الوطنية في المنطقتين. ففي حين استكمل طلاب المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية عودتهم الى مقاعد الدراسة، بعد انقطاع دام ثمانية عشر شهراً، باشرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي، منذ الثامن عشر من آب (اغسطس)، العمل بنظام البطاقات الممغنطة، بغرض التحكّم بحجم القوى العاملة، من قطاع غزة، الداخلة الى اسرائيل، ومراقبة حركة بضعة آلاف من الغزّيين ممّن تشتبه سلطات الاحتلال بعلاقاتهم بقضايا «أمنية»، وفرض ضغوط اقتصادية على القطاع، في الوقت الذي قفزت قضية اعدام متعاونين مع سلطات الاحتلال، أو مشتبه بتعاونهم، الى واجهة الاحداث، بقوة، بعد ان تخطى رقم الذين اعدموا الاربعين شخصاً خلال الشهور الثلاثة الماضية، ممّا استوجب تدخل م.ت.ف. والقيادة الوطنية الموحّدة غير مرة لفرض السيطرة على الكيفية التي يتمّ بموجبها ايقاع قصاص وطني بمشتبه به، واعادة فرض النظام العام الذي سارت وفقه القيادة الموحّدة طيلة الفترة الماضية من عمر الانتفاضة.

بين الخطأ والصواب

كانت صباح كنعان تعلم انها سوف تقتل. فقد اتهمت هذه المرأة، البالغة الثانية والثلاثين من عمرها، بالتعاون مع المخابرات الاسرائيلية، وبالفساد الاخلاقي. وبالفعل، اقتحمت احدى «لجان الصدمة» الفلسطينية منزلها في مدينة نابلس، في الضفة الفلسطينية المحتلة، واحتجزتها لمدة ثلاثة أيام، تعرّضت خلالها للضرب المبرح. وعندما قام جيرانها بنقلها الى المستشفى، نفت المرأة جميع التهم الموجهة اليها. بعد شهرين على خروجها من المستشفى، عثر على جثّتها بالقرب من سوق البصل، في نابلس، وقد اصيبت بطعنات عدة وضربات بالفؤوس وطعنات بسكين. لم تكن الحادثة هذه أول حكم اعدام ينفّذ في المدينة. فقد عثر على جثة عدلي الثلجي معلّقة على خطاف لحم في السوق. وفي جباليا، طعن جميل محمود شحادة حتى الموت، وعثر على رسالة قرب جثته كتب فيها: «نفّذ حكم الاعدام بحق احد العملاء» (داود كتّاب، «قيادة الانتفاضة: تصفية العملاء دفاع عن النفس»، **القبس**، الكويت، ١٨/٨/١٩٨٩؛ نقلاً عن **يو.اس.نيوز**، بدون ذكر تاريخ النشر).

هذه المقدمة بدت ضرورية للتعرّف على وسائل، وطرق، تنفيذ احكام الاعدام بحق المتعاونين مع سلطات الاحتلال الاسرائيلي، أو المشتبه بتعاونهم، أو الخونة، والتي بدأت تتصدر واجهة الاحداث في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وتثير الكثير من التساؤلات وردود الفعل في المنطقتين قبل غيرهما. «فقد بات بعض المواطنين في المنطقتين يخشى من ان يؤدي انفلات العنف الى فرض حالة من الذعر والارهاب على المجتمع، و [يؤدي] الى [تقويض] الانتفاضة» (جويل غرينبرغ، «فرصة للتسوية أمام المتعاونين»، **القبس**، ٢ ـ ٣/٩/١٩٨٩؛ نقلاً عن **كريستيان سيانس مونيتور**، بدون ذكر تاريخ النشر).

تتباين الارقام الواردة بشأن عدد القتلى من المتعاونين. ففي حين تحدثت مصادر عن مقتل نحو مئة فلسطيني على أيدي مواطنيهم (**الحياة**، لندن، ٢٨/٨/١٩٨٩)، أشارت مصادر أخرى الى مقتل تسعين شخصاً، منذ بداية الانتفاضة في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧ وحتى منتصف آب (اغسطس) ١٩٨٩ (غرينبرغ، **مصدر سبق ذكره**)، وذكرت مصادر ثالثة ان الرقم لم يتجاوز السبعة والستين شخصاً قتلوا خلال الفترة عينها، منهم أربعون قتلوا في الشهور الثلاثة الماضية. الى ذلك، زعم مسؤولون اسرائيليون ان ٤٨ بالمئة من